# مجتمع

## الصين: شاحنة تجتاح جنازة وتخلف تسعة قتلى

قالت السلطات في وسط الصين أمس إن تسعة أشخاص قتلوا بعد أن اصطدمت شاحنة بموكب جنازة. وأسفر الحادث الذي وقع في محافظة هوابين بمقاطعة خنان عن إصابة أربعة أشخاص آخرين، وفقا لما جاء في بيان صحافي صدر عن حكومة المحافظة. وقال البيان إن السلطات تحقق في سبب فشل سائق الشاحنة في تجنب الموكب الذي كان يتحرك على طول طريق سريع محلي، لافتاً إلى أن وزارة الأمن العام في بكين أرسلت أيضاً فريقاً للنظر في الحادث، في إظهار واضح للقلق بشأن تأثيره المحتمل على النظام العام في المقاطعة. (أسوشييتد برس)

## إسبانيا: إبعاد المهاجرين السريين من سبتة ومليلية

وافقت المحكمة الدستورية الإسبانية الخميس على عمليات الإبعاد التلقائية للمهاجرين السريين من مدينتي سبتة ومليلية على الساحل المغربي. وأعلنت أعلى هيئة قضائية إسبانية في بيان أنها صادقت على قانون 2015 المتعلق بأمن المواطنين بأكمله تقريباً، بما في ذلك إجراء يتيح إعادة المهاجرين السريين الذين يعبرون الحدود من المغرب على الفور. ورأت المحكمة أن «النظام الخاص بسبتة ومليلية بالإعادة القسرية على الحدود للأجانب الذين يحاولون الدخول بشكل غير قانوني (...) يتوافق مع مبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان». (فرانس برس)

# لا بديل عن الجوع أحياناً

كان الطفلان الصغيران التوأم يرقدان في سرير مصنوع من سعف النخيل في مخيم بعيد للنازحين شمال اليمن. كانا يصرخان بصوت عالٍ، وكأنما يتألمان، ليس من المرض بل من الجوع. هناً، تصبح تحذيرات مسؤولي الأمم المتحدة، من تصاعد أزمة الجوع في جميع أنحاء العالم، حقيقة واقعة. فقد حذرت من أن نحو 250 مليون شخص في 20 دولة مهددون بارتفاع حاد في سوء التغذية أو حتى المجاعة خلال الأشهر المقبلة. وأعلن مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة هذا الأسبوع عن تمويل طارئ بقيمة 100 مليون دولار لسبع دول أكثر عرضة لخطر المجاعة؛ وهي: اليمن، وأفغانستان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، ونيجيريا، والكونغو، وبوركينا فاسو. من جهته، يقول رئيس برنامج الغذاء العالمي ديفيد بيزلي إن هناك حاجة إلى مليارات من المساعدات الجديدة. وأضافت جائحة كورونا، في العديد من البلدان، عبئاً جديداً في ظل الحروب المستمرة، ما دفع المزيد من الناس إلى الفقر، في مرحلة لا يملكون فيها قوت يومهم. وفي الوقت نفسه، انخفضت المساعدات الدولية بسبب نقص التمويل، ما أضعف شبكة الأمان التي تُبقي الناس على قيد الحياة. في العاصمة الأفغانية كابول، يقول زيماراي حكيمي إنه لا يستطيع أن يقدم لأطفاله سوى وجبة واحدة في اليوم، وعادة ما تكون خبزاً صلباً أسود مغموساً في الشاي. وحين يشكو أطفاله من الجوع، يقول: «أطلب منهم أن يتحملوا. في يوم من الأيام ربما يمكننا الحصول على شيء أفضل». **(أسوشييتد برس)**

**الغذاء حق من الحقوق الأساسية للإنسان** (بودا مينذ / Getty)

# عوائق أمام انطلاقة مدارس ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

انقسمت المؤسسات التعليمية في ليبيا، حول انطلاق العام الدراسي الجديد، بين وزارتي حكومتي الوفاق في طرابلس، والمؤقتة في شرق البلاد، بينما تضطر مكاتب التعليم في جنوب البلاد إلى التعامل مع الوزارتين. وفيما أجلت وزارة التعليم في حكومة الوفاق بدء العام الدراسي الى ديسمبر/ كانون الأول المقبل، من دون تحديد يوم معين حتى الآن، قبل إعلان سابق يحدد سبتمبر/ أيلول الماضي موعداً لبدء الدراسة، أعلنت الحكومة المؤقتة من جانبها عن يوم 14 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري موعداً لانطلاق العام الدراسي الجديد (كان الإقبال ضعيفاً من قبل التلاميذ على المدارس كما هي العادة في الأسبوع الاول من كل عام دراسي، ويرجح أن تنتظم المدارس فعلياً بدءاً من يوم غد الأحد).

وأعلنت الحكومة المؤقتة أنّ لجنة من وزارة التعليم قدمت خططاً بديلة للعام الدراسي الجديد في ظل استمرار تفشي كورونا في البلاد، من بينها تشكيل غرفة طبية مشتركة مع جهاز الإمداد الطبي لتوفير حماية التلاميذ من الإصابة بالفيروس.

وفي مدن غرب ليبيا، ومدن جنوب ليبيا، التي تخضع لسيطرة حكومة الوفاق، ما زالت وزارة التعليم تشرف على سير امتحانات الشهادة الثانوية، التي اضطرت لتأجيلها عدة مرات، بعد قرار إغلاق المدارس في مايو/ أيار الماضي، بسبب مطالبة التلاميذ بتمديد فترة عودتهم إلى الدراسة للتمكن من استكمال المنهج الدراسي.

من جهته، يتحدّث أسعد العزابي، وهو من بنغازي (شرق) عن استعجال في قرار الحكومة المؤقتة، ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ «الامتحانات النهائية للمرحلة الإعدادية انتهت مؤخراً، والنتائج أعلنت أيضاً، فكيف للمعلمين العودة إلى المدارس في هذه المدة القليلة». يرجح أنّ الموعد المعلن عنه سيتم تمديده لفترات أخرى. وهو ما تراه نورا العبيدي، مديرة مدرسة «نور المعرفة» الخاصة في بنغازي، مرجحاً. تقول: «عدم توفر المدارس العامة بما يكفي، اضطر الوزارة للاستعانة بمقار المدارس الخاصة لاستضافة تلاميذ المرحلة الإعدادية لإجراء الامتحانات»، مشيرة إلى أنّ غالبية المدارس ما زالت غير مهيأة لفتح أبوابها للتلاميذ. وتذكر العبيدي لـ«العربي الجديد» أنّ القرار العاجل للحكومة جعل أولياء الأمور يسابقون الوقت للبحث عن الكتب المدرسية التي لم توزعها الحكومة على مكاتب التعليم والمدارس حتى الآن، علاوة على ارتباك الإعلان الذي اضطر أولياء الأمور للمسارعة بالاستعداد مالياً للعام الدراسي. ولا تبدو تحديات العام الدراسي الجديد متوقفة على اختلاف القرارات بشأن تحديد موعده، فمنظمة الصحة العالمية حذرت من نقص حاد «في اللقاحات الأساسية للأطفال»، ما يزعج العزابي الذي يدخل طفله إلى المرحلة الأساسية مع التهديد بعدم توفر لقاحاته الأساسية. وأشارت المنظمة الأممية إلى أنّ العديد من مراكز التطعيم في البلاد أجبرت على الإغلاق بسبب نقص معدات الحماية الشخصية للعاملين الصحيين، ما يجعل أكثر من 250 ألف طفل وطفلة معرضين لخطر الإصابة بأمراض بسبب النقص الحاد في اللقاحات الأساسية، وهو ما يؤكده المسؤول بالبرنامج الوطني للصحة المدرسية التابع لوزارة الصحة بالحكومة المؤقتة شرقي البلاد، حميدة السنوسي، مشيراً إلى نفاد أمصال التلقيح الإجباري لتلاميذ المدارس. ويقول السنوسي لـ«العربي الجديد» إنّ «مكاتب الصحة المدرسية تعاني من نقص كبير في أصناف اللقاحات وبعضها نفد تماماً»، مؤكداً أنّ مراكز الصحة المدرسية ستكون عاجزة تماماً عن توفيرها قبل بدء العام الدراسي الجديد.

بدورها، تتساءل إيمان يونس، من العاصمة طرابلس (غرب)، عن جدية الجهات الحكومية وقدرتها على مواجهة مخاطر صحية تواجه التلاميذ مثل وباء كورونا، وتقول: «إذا كانت سلطات البلاد تعجز عن توفير اللقاحات حتى، فماذا عن الإجراءات داخل المدارس لحماية أبنائنا من الوباء العالمي؟». وتلفت يونس «العربي الجديد» إلى أنّها أثناء متابعة ابنتها خلال أدائها امتحانات الشهادة الإعدادية، لم تلحظ في المدرسة التي استضافتها، أيّ إجراءات لحماية التلاميذ بما فيها التزام المعلمين والمشرفين بالكمامات والقفازات. وتشدّد يونس على مطالبتها سلطات البلاد بضرورة إعادة النظر في قراراتها بشأن بدء العام الدراسي الجديد، معتبرة أنّها «قرارات متسرعة لا تعكس تحملاً للمسؤولية».

### تأجيلات متتالية

بينما لم تحدد وزارة التعليم بحكومة الوفاق موعداً دقيقاً لبدء العام الدراسي الجديد، باستثناء إشارتها إلى شهر ديسمبر، يقول المسؤول بمكتب مراقبة التعليم بمدينة الخميس، شرف طرابلس، فرج العنقار، إنّ عدم وضوح القرار جاء بسبب التأجيلات المتتالية لموعد امتحانات الشهادة الثانوية.

تحقيق

تواصل السلطات الجزائرية، العمل في إطار إجراءات مكافحة كورونا منذ ظهوره في البلاد، في حين تبرز مبادرات عدة من مجموعات ومنظمات تدعم هذه الجهود وتساهم بفعالية فيها، إلا أن بعضها يتهم السلطات بالتقصير

# مبادرات جزائرية

## المجتمع يدعم جهود مكافحة كورونا

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

مع تزايد مخاوف الجزائريين من انتشار فيروس كورونا الجديد، وتجسس مخاطره على الصحة العامة في البلاد بسبب مظاهر اللامبالاة المتزايدة التي يشهدون عليها في يومياتهم، لدى كثيرين، تتسابق منظمات المجتمع المدني والكشافة الإسلامية الجزائرية ومجموعات متنوعة معظمها شبابية، على إطلاق المبادرات التي تستهدف التوعية بمخاطر الفيروس، وضرورة التزام تدابير الوقاية والحجر الصحي، بالإضافة إلى توزيع الكمامات وتنظيم صفوف المواطنين في المراكز الخدمية كالبريد لضمان التباعد الجسدي المطلوب، وكذلك جمع المساعدات لشراء المعدات الطبية لصالح المستشفيات.

وتعبد الكثير من المنظمات الأهلية ولجان الأحياء حشد قوتها وأعضائها لإعادة بعث جهود مكافحة كورونا وإسناد المجهود الحكومي، بعد بروز مؤشرات لافتة لانتشار موجة ثانية من الوباء، إذ استبقت قبل أيام الدخول المدرسي وعودة التلاميذ والطلبة الى الدراسة بتنظيم عمليات تعقيم للمدارس والمؤسسات التعليمية، كما تعاود إطلاق حملات للتوعية وجمع التبرعات لاقتناء التجهيزات اللازمة لصالح المستشفيات، وهو ما دفع رئيس الحكومة عبد العزيز جراد الأسبوع الماضي الى حث السلطات المحلية على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في جهود مكافحة كورونا.

ومنذ اكتشاف أولى الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر في مارس/ آذار الماضي، لعب المجتمع المدني دوراً بارزاً في مكافحة الوباء، خاصة في البلدات والقرى، إذ قرر سكان قرى منطقة القبائل منذ بداية ظهور الوباء، اللجوء إلى التنظيم الذاتي وإغلاق القرى في المنطقة التي تقع في شمال شرقي البلاد، ومنع دخول الغرباء إليها، قبل فحصهم للتثبت من عدم إصابتهم بالفيروس. هذا الإجراء ساعد كثيراً في تجنيب السكان، كباراً وصغاراً، التقاط عدوى الفيروس.

كذلك، بادر سكان منطقة المشرية، في ولاية النعامة، إلى الغرب من الجزائر العاصمة، إلى الدخول في الحجر الصحي الكلّي ابتداء من 21 يوليو/ تموز الماضي، واستمر الحجر بمحض إرادتهم، لأربعة أشهر، بعيداً عن إجراءات كانت الحكومة الجزائرية قد أقرتها خلال الفترة الأخيرة، وذلك في الفاتة فعلية لقيت صدى كمبادرة وقائية، لم يسبق لأيّ منطقة في الجزائر الإقدام عليها من تلقاء نفسها. من جهتها، قادت جمعية «ناس الخير» التي تنشط في عدد من أحياء منطقة المشرية، المبادرة التي جرى الاتفاق عليها بتشجيع من شباب المنطقة وجمعيات شبابية تحولت في ظلّ انتشار الوباء إلى العمل التوعوي وتكثيف الزيارات إلى الأحياء والقرى من أجل توزيع المطهرات الطبية والأقنعة الواقية. وازدادت مخاوف سكان المشرية من انتشار الوباء بعد وصوله إلى الولاية، وهو ما دفع البعض إلى تنظيم مجموعات لإيصال المؤونة في ظروف صحية آمنة، إلى السكان عبر الأحياء السكنية تفادياً للتجمعات في الأسواق الشعبية. وفي هذا الإطار، يقول وليد دحاوي، وهو عضو في إحدى الجمعيات الناشطة ضمن هذه المبادرة لـ«العربي الجديد» إنّ الدعوة وجهت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تنظيم خروج السكان إلى العمل وتنظيم بعض النشاطات على مستوى المؤسسات العامة.

وقررت أكثر من 76 جمعية خيرية تنشط على مستوى كلّ من ولايات باتنة وسطيف وبسكرة والشلف وعنابة، تنظيم قوافل خيرية من أجل تمكين المئات من المواطنين من إجراء الفحوص الطبية الخاصة بفيروس كورونا. وتنشط هذه الجمعيات منذ أسابيع في إطار مكافحة الجائحة، بهدف الحدّ من الانتشار الرهيب للوباء. وتقول الناشطة في جمعية «دير الخير» التي تنشط في ولاية عنابة سعاد بن الشيخ الحسين، وهي طالبة جامعية في كلية الصيدلة، إنّ القافلة الخيرية تضم طلاباً جامعيين وشباباً ممن يسعون إلى توعية المواطنين بضرورة الالتزام بوسائل الوقاية، وجميع شروط النظافة والتباعد الجسدي.

وتشدد بن الشيخ الحسين في حديثها إلى «العربي الجديد» على أنّ القوافل الخيرية المعنية بمحاربة الوباء تهدف بالدرجة الأولى إلى «تخفيف الضغط عن المستشفيات ومساعدة الجيش الأبيض (الكوادر الطبية والتمريضية والمساعدة) في مهمته النبيلة».

بات عدد من المناطق الجزائرية، عبارة عن أحياء تشبه مدن الأشباح، لا سيما تلك التي وسمت بالبؤرة الحقيقية لانتشار الفيروس مثل ولايات بسكرة والوادي، جنوبي البلاد، وسطيف شرقي الجزائر، وغيرها من البؤر التي أصبح سكانها يتوجسون من تفشي الوباء وانتشاره وعدم التحكم فيه، بالرغم من كلّ الجهود التي تقوم بها السلطات المحلية والجمعيات الخيرية. وتخفيفاً للضغط عن المستشفيات، قرر شباب من ولاية سطيف وهي عاصمة التجارة في الجزائر، تجهيز قاعة المعارض في الولاية، التي تتسع لنحو 1500 كرسي، من أجل استقبال المواطنين المشتبه بإصابتهم بكورونا وإجراء الفحوص اللازمة لهم، مع أخذ عينات الدم إذا اقتضت الضرورة ذلك، مع احترام شروط الوقاية والتباعد الجسدي، فضلاً عن التكفل بإيصال المرضى إلى المستشفيات، أو إلى فنادق من أجل اتخاذ إجراءات العزل المناسبة لهم.

وسخّرت الجمعيات الخيرية في ولاية سطيف التي سجلت أعلى الإصابات في الجزائر، قائمة من التجهيزات، من بينها توفير الأكل والنقل للمرضى في بلديات ولاية سطيف وخارجها، وتوفير سيارات الإسعاف وإرسال المرضى إلى المستشفيات إن كانت حالتهم خطيرة، كما تكفلت هذه الجمعيات بتسخير إمكانيات وظروف خاصة للمواطنين المشتبه بإصابتهم بكورونا وإجراء الفحوص اللازمة لهم، مع احترام شروط الوقاية والتباعد الجسدي، فضلاً عن التكفل بإيصال المرضى إلى المستشفيات، أو إلى فنادق من أجل اتخاذ إجراءات العزل المناسبة لهم.

وسخّرت الجمعيات الخيرية في ولاية سطيف التي سجلت أعلى الإصابات في الجزائر، قائمة من التجهيزات، من بينها توفير الأكل والنقل للمرضى في بلديات ولاية سطيف وخارجها، وتوفير سيارات الإسعاف وإرسال المرضى إلى المستشفيات

ينشط في توزيع الكمامات بالعاصمة (رياض كرامدي/ فرانس برس)

**4000**
جمعية محلية، تأسست في الفترة الأخيرة بالجزائر، في زمن قياسي، بعد تسهيلات قدمتها وزارة الداخلية

في الأجهزة الطبية لتوفير المساعدة للسلك الطبي في المؤسسات الاستشفائية بالمدينة لمواجهة كورونا. ورحب كثيرون بهذه المبادرة، واعتبروها فريدة من نوعها، إذ تخلق روح التنافس لدى كثيرين في مختلف المناطق الجزائرية، خصوصاً أنّ السلطات وحدها غير قادرة على محاربة الوباء، في دوره، ومع تواصل تسجيل الإصابات بكورونا، وتزايد المرضى في المستشفيات مع ضغط كبير على الكوادر الطبية وشبه الطبية في مختلف المناطق، بادر رجل أعمال آخر في منطقة العلمة، شرقي البلاد، إلى شراء خزان كبير للأوكسجين لصالح مستشفى المدينة. وهناك مبادرات فردية عدة من هذا النوع، بعضها فضل أصحابه أن يبقوا مجهولين بالنسبة للعامة.

بادر سكان منطقة المشرية إلى الدخول في الحجر الصحي بإرادتهم

جهّز شباب من ولاية سطيف قاعة المعارض لإجراء فحوص كورونا

وبخلاف فترات سابقة، كان فيها العمل المجتمعي والجمعيات تحت غطاء سياسي، أو لغايات سياسية، فإنّ اللافت هذه المرة في الأزمة الوبائية وانتشار فيروس كورونا الجديد، أنّ تنامي المبادرات الفردية والجماعية، يجري من دون غطاء سياسي، بل بشكل فحوى المجتمع المدني بصورته الإيجابية، وهو ما يعكس التلاحم الاجتماعي في الجزائر، لا سيما أنّ الوباء بات قريباً من كلّ منزل ولا يستثني أحداً، كما أنّ هذه التبرعات والمبادرات ستزيد من عزيمة الأطباء الذين هم في حاجة ماسة إلى التشجيع والتحفيز، لأنهم في الجبهة الأمامية لمحاربة الوباء، ويدفعون ثمن تفكك منظومة صحية كانت في آخر اهتمامات الدولة في الفترات السابقة.



# عيشة نمر... فلسطينية ترأس مجلساً قروياً

لم تمنع الغربة الفلسطينية عيشة نمر من تراس مجلس قريتها قيرة، بعدما نجحت في كسب ثقة الناس، وإن كانت الذكورية ما زالت تطغى على المجتمع

سلفيت ـ **سامر خويرة**

على الرغم من أن عيشة نمر «أم إياد» (58 عاماً) غابت عن قريتها قيرة الواقعة في شمال شرق محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة، لأكثر من ثلاثة عقود، إلا أن ارتباطها بها وبأهلها لم يتأثر يوماً، وهو ما بدا واضحاً عندما عادت لتستقر في قريتها الصغيرة، وخصصت كل وقتها لخدمة أهلها، هي التي راكمت خبرة في غربتها.

ترحيب أهالي قيرة، الذين لا يزيد عددهم عن ألف وخمسمائة نسمة، بعودة نمر كان مميزاً، وجرى التوافق على أن تراس المجلس القروي في الانتخابات التي شهدتها القرية عام 2012، وترشحت فيها تسع قوائم بعد تأجيلها. تقول لـ«العربي الجديد»: «التجربة لم تكن سهلة على الإطلاق، خصوصاً أن المجتمع لا يتقبل أن تقود امرأة مجلساً بلدياً أو قروياً، فكيف إن كانت مغتربة لسنوات طويلة؟ سينظر إليها على أنها غير متمكنة أو أنها لا تعرف قوانين البلديات الفلسطينية على سبيل المثال». لكنها تشير إلى أن «أهالي قريتي الذين يتميزون بالوعي والثقافة والإيمان بقدرات المرأة وثقتهم بي وبقدراتي كانوا الداعم الأساسي لوصولي إلى رئاسة المجلس».

رغم كل الدعم الذي حظيت به نمر، إلا أنها تقول: «ما زلنا مجتمعاً ذكورياً، وهناك من ينظر للمرأة على أنها غير قادرة على شغل مناصب ومراكز قيادية. لكن مع الوقت، ثبت للجميع أنها عادت بكل قوة، وأنها قادرة على العطاء والعمل، وبرهنت للمجتمع المحلي أن المرأة الفلسطينية يمكن أن تكون صاحبة قرار وقادرة على الإنجاز».

في البداية، شغلت منصب الرئاسة بالتعيين بعد حلّ المجلس القروي، وتراسته لمدة ثمانية أشهر، ثم أجريت الانتخابات عام 2018. وبطلب وإلحاح من أهالي القرية، رشحت نمر نفسها لتحصل قائمة «الوحدة والبناء» التي تراسها على أعلى نسبة تصويت، وتجلس مجدداً على كرسي الرئاسة.

تدرك نمر أن مشوارها طويل في ظل حاجة قريتها قيرة الضرورية للكثير من الخدمات، على صعيد البنى التحتية تحديداً بشكل خاص، هي من القرى المهمّشة نسبياً. لذلك، فقد وضع المجلس خططاً لتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات مختلفة لتطوير القطاعات الصحية والتعليمية، وكذلك قطاع السياحة، وإبراز المناطق الأثرية التي تمتاز بها قيرة. ونجحت في تنفيذ الكثير من المشاريع، وما زال هناك أخرى قيد التنفيذ حالياً.

تجوب نمر شوارع قرية قيرة ومؤسساتها وحتى منازلها، لتكون قريبة من المواطنين وتستمع إلى مشاكلهم وهمومهم، كما تحرص بشكل مستمر على زيارة المدارس وتقديم العديد من الورشات التوعوية، لتبقى قريبة من مختلف فئات المجتمع قدر المستطاع. وتقول نمر: «درسنا احتياجات القرية، وبدأنا بتوسعة العيادة الطبية بالتعاون مع وزارة الصحة، وزودناها بمختبر ومعدات طبية مميزة، وكان ذلك قبل أن أكون رئيسة المجلس مع نخبة من أبناء القرية المميزين والمخلصين».

كما برز دور نمر خلال جائحة كورونا بشكل لافت في قريتها. وتقول: «إذا كانت المدن الكبرى التي تملك مؤسسات صحية وخدماتية ضخمة قد عانت من هذا الفيروس، فكيف الحال بالقرى الصغيرة التي قد لا يوجد فيها إلا عيادة صحية ومختبر يديره طبيب أو ممرض واحد فقط؟».

لكن ذلك لم يكن إلا دافعاً لها ولفريقها من أعضاء المجلس القروي في قيرة لمزيد من العطاء والإصرار على تجاوز التحديات. وجرى تشكيل لجنة طوارئ في القرية انبثقت عنها لجان عدة: منها اللجنة الصحية، ولجنة التمريض المنزلي، ولجنة لتقديم المساعدة وتلبية طلبات المواطنين وهم في بيوتهم.

وكانت لجنة الطوارئ واللجان المنبثقة عنها خط الدفاع الأول لمواجهة فيروس كورونا، إذ عملت على متابعة كافة الاحتياجات الصحية والنفسية للمحجورين وكبار السن الذين يعانون أمراضاً مزمنة، إلى جانب لجنة التوعية والإرشاد التي تعمل على تقديم الإرشادات الوقائية والتوعوية للحفاظ على الصحة العامة وتجنب انتقال العدوى، والعمل على تعقيم المرافق العامة في قرية قيرة وتعقيم السيارات الداخلة إليها.

وأبرز إنجاز حققته نمر خلال جائحة كورونا لقرية قيرة تمثل في إنشاء «المزرعة المجتمعية»، تشعر بالفخر بسبب نجاح هذا المشروع كونها المبادرة الأولى في فلسطين، بعد استصلاح قطعة أرض وزراعتها بمختلف أنواع الخضار، ما ساهم في تأمين اكتفاء ذاتي للمعوزين من أهالي القرية. تتحدث عن تلك التجربة قائلة لـ «العربي الجديد»: «جميع أبناء قيرة لعبوا دوراً كبيراً في نجاح الفكرة التي خرجت من شبان متطوعين، وتبناها المجلس القروي في قيرة ويتبرع من أحد أبناء القرية من المغتربين الذي قدم أرضه لإنشاء المزرعة، واشترك الأهالي في زراعة الأرض ومدّها بأنابيب الري والزراعة وصولاً إلى مرحلة القطاف وجني المحصول، وهذا كله بدعم وتوجيه من المجلس القروي».

مشوارها طويل في ظل حاجة قريتها قيرة للكثير من الخدمات (العربي الجديد)

أبرز إنجازاتها خلال جائحة كورونا هو «المزرعة المجتمعية» (العربي الجديد)

# الأمراض تفتك بالنازحين في المخيّمات العراقية

بالإضافة إلى ما يعانيه النازحون في المخيمات من نقص في الخدمات والغذاء وغير ذلك، تنتشر الأمراض بكثرة بين هؤلاء في ظل ضعف الرعاية الصحية وتفشي كورونا

بغداد ـ **كرم سعدي**

تجد العائلات العراقية النازحة نفسها في مواجهة العديد من المشاكل والأزمات. بالإضافة إلى تداعيات النزوح، تكثر الأمراض داخل المخيمات التي يقطنها النازحون منذ سنوات، حتى أن بعض هؤلاء الذين يحتاجون إلى تدخلات عاجلة أو عمليات جراحية، يتألمون وحيدين في ظل عدم توفر الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها. وبحسب معلومات حصلت عليها «العربي الجديد»، فإنّ الجهات الحكومية الرسمية تحصل باستمرار على تقارير عن أشخاص يعانون من أمراض خطيرة، غالبيتهم أطفال في حاجة إلى عمليات جراحية مكلفة، ويُطالب الأهالي بمساعدتهم من دون أي تجاوب.

في مخيمات الخازر والبعاج والعامرية وكركوك والسليمانية وأربيل، تبدو الأوضاع أسوأ مما كانت عليه قبل تفشي جائحة كورونا، إذ إنّ جدول مناوبة زيارة الأطباء بات متباعداً، كما أنّ الطبيبات لا يتمكنّ من زيارة المخيمات لفحص النساء لعدة أسابيع أحياناً. ويعاني الكثير من الأطفال ضعفاً في النمو وسوء التغذية والتهاب الكبد الوبائي وأمراضاً أخرى، عدا عن تهديد وباء كورونا. ويقول مسؤول في وزارة الهجرة العراقية لـ «العربي الجديد»، إنّ الوضع مزر في بعض المخيمات، مضيفاً أنه لهذا السبب منع دخول الصحافيين والتصوير في تلك المخيمات.

يضيف أنّ النازحين يدفعون ثمن احتلال الميليشيات مدنهم وقراهم، وتنصل الحكومة من وعود إعادة إعمار منازلهم، لافتاً إلى أن الأمراض في المخيمات خطيرة، وهناك حالة من الإنكار واللاإنسانية في التعامل مع أهالي هذه المخيمات. ويقول: «يتذرع المسؤولون بعدم وجود إمكانات مادية لعلاج جميع الحالات التي تحتاج للتوجه إلى مستشفيات أكثر تطوراً لإجراء عمليات جراحية ضرورية»، مؤكداً أن «الطلبات ترد لعلاج حالات خطيرة من خارج المخيمات النزوح، أي من قبل مواطنين في مختلف مناطق البلاد».

الطبيبات لا يتمكنّ من زيارة المخيمات لفحص النساء لعدة أسابيع

عشرات الحالات المرضية الخطيرة جرى تداركها بفضل ميسورين

وسط كل هذه الأزمات، يسعى ناشطون في مجال الإغاثة ومنظمات مدنية إلى مد يد العون لهؤلاء المرضى من خلال جمع التبرعات أو الإعلان عنها في مواقع التواصل الاجتماعي، حتى يتبناها أحد الميسورين، الأمر الذي تكرر في مرات عدة، كما يؤكد ناشطون، من بينهم عادل الحسن، الذي يملك ملفاً لعدد من الحالات المرضية ويسعى لإيجاد متبرعين لعلاجهم.

ويقول لـ «العربي الجديد» إنّه مطلع على أحوال أكثر من خمسة مخيمات تضم أكثر من 16 ألف عائلة، مشيراً إلى أن الكثير من الأمراض المزمنة مثل السكري والضغط والقلب لكنها ليست كافية. ويضطر المرضى أحياناً إلى شرائها على نفقتهم الخاصة، على الرغم من أنه ليس لدى غالبيتهم أي مورد مالي. أما من يعملون منهم، فبالكاد يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية». ولا تسمح الجهات الأمنية للإعلاميين بالاطلاع على أحوال النازحين في المخيمات، بشكل يتيح التعرّف عن قرب على معاناة سكان المخيمات، لكنّ الحسن يقول إن علاقته بالمنظمات الإغاثية العاملة في مختلف المخيمات مكّنته من الحصول على معلومات تقديرية حول حالات المرضى الطارئة والدائمة والخطيرة في مختلف مخيّمات النازحين في البلاد. وعادة ما يشكو كثيرون من فقر الدم وسوء التغذية والتهاب الكبد الوبائي وأمراض الكلى وبطء نمو الأطفال والسكري وأمراض ضغط الدم والقلب والأمراض الجلدية.

وبحسب الحسن وناشطين آخرين، يمكن تصنيف مئات الحالات بكونها خطيرة وصعبة، في مقابل آلاف الحالات الأخرى الأقل خطورة، وجميعها تتطلب تدخلاً حكومياً لمساعدتها. يُشار إلى أنّ العراق يعيش أزمات عدة نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط، الذي يعدّ مصدر الواردات الرئيسي للبلاد، فضلاً عن مشاكل أخرى تُهدّد السكان، أبرزها عدم تمكّن الحكومة من تسديد رواتب الموظفين لعدم وجود سيولة كافية، ما يجعل الجهات الحكومية أقلّ اهتماماً بمخيمات النازحين، بحسب المصدر نفسه. من جهته، يقول عمر عبد الرحمن، الذي يسكن مخيّماً للنازحين في الأنبار، لـ «العربي الجديد»، إنّ ابنته تعاني ضموراً في الدماغ وهي بحاجة إلى عملية جراحية مكلفة خارج البلاد. يضيف: «ليس هناك ما أفعله، سوى الانتظار حتى تتكفّل الدولة أو جهة ما بعلاج طفلتي»، موضحاً أن «ما يزيد لوعتي هو أنّ عدد المحتاجين لعلاج كبير جداً. فهناك العديد من الحالات المرضية الموجودة داخل مخيمنا. ودائماً ما تراودني الشكوك بأن أفقد ابنتي قبل أن تتعافى». الطبيب جاسم الراوي، الذي ينشط في متابعة النازحين برفقة منظمات إنسانية، يقول لـ «العربي الجديد» إنّ «عشرات الحالات المرضية الخطيرة جرى تداركها بفضل أشخاص ميسورين وتبرعات تكفل بجمعها ناشطون».

معاناة النزوح لا تنتهي (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

# أطفال فلسطين
## إسرائيل تعتقلهم وتنتهك حقوقهم يومياً

مشهد القوات الإسرائيلية وهي تعتقل أطفالاً ومراهقين فلسطينيين ليس جديداً. بالنسبة للاحتلال، ليس هناك أي اعتبار لحقوق الأطفال التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية. وما ترتكبه القوات الإسرائيلية بحقّ هؤلاء قد يكون مبرّراً لدى الدول الكبرى، التي تعتمد الصمت في الكثير من الأحيان. وفي حال الإدانة، فإن ذلك لا يؤدي إلى أي تغيير على أرض الواقع.

إذاً، تنتهك إسرائيل حقوق الطفل في الصميم بشكل شبه يومي. حتّى أن صحيفة «هآرتس» أعلنت عام 2019 أن إسرائيل تعتقل سنوياً نحو ألف صبي فلسطيني، بعضهم لم يبلغ 13 عاماً. أكثر من ذلك، نقلت شهادات تكاد تكون مفزعة لعدد من الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل سابقاً، مشددة على أنهم «لم يتمكنوا من تجاوز ما تعرضوا له بعد مرور السنوات». وتلفت إلى أن غالبيتهم «احتجزوا في جوف الليل، معصوبي العينين ومقيدي الأيدي، وتعرضوا لسوء المعاملة والتهديد للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها». تخشى إسرائيل الحجارة التي يرميها الأطفال على جنودها، هم الذين يعيشون الخوف والحرب منذ اللحظة التي يولدون فيها. ولمناسبة اليوم العالمي للطفل في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام، أعلن نادي الأسير الفلسطيني في تقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من 400 طفل فلسطيني تقل أعمارهم عن 18 عاماً منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، غالبيتهم من مدينة القدس المحتلة. مرّ هذا الخبر، كأخبار كثيرة مماثلة، مرور الكرام، باستثناء إدانات بعض المؤسسات الحقوقية.

(العربي الجديد)
الصور: (الأناضول، فرانس برس)